مستقبل الوحدة الاوربية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربى

م.د الاء طالب خلف(*)

ملخص

تعرض الاتحاد الاوربي لمجموعة ازمات كادت ان تهدد كيانه، كان اخرها خروج بريطانيا منه والذي ترك آثار عميقه فيه، وقد اجرى البريطانيون استفتاءا بتاريخ 23/6/2016، اذ صوت البريطانيون عن طريقه لمصلحة الخروج من الاتحاد الاوربي بنسبة بلغت (52%) من الاصوات مقابل (48%) صوتت ضد الخروج، وتبرز اهمية الموضوع من ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي سيؤدي الى مجموعة من الانعكاسات على الجانبين، وهو ما سيؤدي بدوره الى تأثيرات على الفواعل الدولية المؤثرة على السياسة الدولية في علاقاتها مع الاتحاد الاوربي.

وقد توصل البحث الى ثلاثة توقعات واحتمالات يمكن ان يواجهها مشروع الوحدة الاوربية مستقبلا، الأقرب منها للحصول هو بقاء الاتحاد في الأمد المنظور وسعيه لمواجهة هذه الأزمة الجديدة.

المقدمة:

تعرض الاتحاد الاوربي لمجموعة ازمات كادت ان تهدد كيانه، كان اخرها خروج بريطانيا منه والذي ترك آثار عميقه فيه، اذ ان بريطانيا من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ومن الاقتصاديات الكبرى في العالم ومركز اوربا، وقد اجرى البريطانيون استفتاءا بتاريخ 23/6/2016، حيث صوت البريطانيون عن طريقه لمصلحة الخروج من الاتحاد الاوربي بنسبة بلغت (52%) من الاصوات مقابل (48%) صوتت ضد

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

الخروج. وهنا تجدر الاشارة الى ان بريطانيا تمسكت على الدوام بمسافة فاصلة بينها وبين اوربا حتى بعد الانضمام الى الاتحاد الاوربي.

وتبرز اهمية الموضوع من ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي سيؤدي الى مجموعة من الانعكاسات على الجانبين، وهو ما سيؤدي بدوره الى تأثيرات على الفواعل الدولية المؤثرة على السياسة الدولية في علاقاتها مع الاتحاد الاوربي.

وتقوم فرضية البحث على ان بريطانيا تمثل الكثير للاتحاد الاوربي وبخروجها سيكون هنالك تداعيات مؤثره على مستقبل التكامل والوحدة الاوربية.

اما مشكلة البحث فتكمن في الاجابة على التساؤلات الاتية:

–ماهي الاسباب التي دفعت البريطانيين للتصويت على الخروج من الاتحاد الاوربي في الاستفتاء الذي اجري عام 2016 ؟.

–ماهو تأثير الانسحاب على كل من بريطانيا والاتحاد الاوربي؟.

–ماهو مستقبل الوحدة الاوربية بعد الانسحاب البريطاني منها؟.

وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث وعدة مطالب، اذ تناول المبحث الاول اسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي وذلك بمطلبين الاول منهما تناول موضوع الاستفتاء على الانسحاب اما المطلب الثاني فتناول اسباب الانسحاب، اما المبحث الثاني فقد تناول تأثير الانسحاب على بريطانيا والوحدة الاوربية وذلك بمطلبين الاول تناول تأثير الانسحاب على بريطانيا، اما الثاني فتناول تأثير الانسحاب على الاتحاد الاوربي، اما المبحث الثالث فتناول مستقبل الوحدة الاوربية بعد خروج بريطانيا بثلاث مطالب الاول منها تناول احتمال تفكك الاتحاد الاوربي، والثاني تناول احتمال استمرار الاتحاد الاوربي بدون بريطانيا، اما الثالث فتناول احتمال تطور وتكامل الاتحاد الاوربي.

المبحث الاول: اسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي:

المطلب الاول: الاستفتاء على الانسحاب:

ان عملية التكامل الاوربي ابتدأت منذ عام 1948 بما كان يعرف باسم دول البنولوكس كاتفاقية اتحاد جمركي بين (بلجيكا، لوكسمبيرغ، وهولندا)، تبعها انشاء الجماعة الاوربية للفحم والصلب (ECSC) في عام 1951 بين هذه الدول و كل من (المانيا وفرنسا وايطاليا)، وفي عام 1957 حدثت الخطوة الحقيقية الثالثة نحو التكامل الاوربي بانشاء الجماعة الاقتصادية الاوربية (EEC) والجماعة الاوربية للطاقة النووية (EAEC) في العام نفسه، ومنذ عام 1967 تعمل هذه المجموعات تحت اشراف مابات يعرف باسم الجماعة الاوربية (EC)، كجهاز سياسي يشرف على اتخاذ القرارات الاقتصادية لهذه الجماعات.

تلك العملية التي نمت وتطورت في عملية التكامل الاوربي مما اصبح يعرف اليوم بالاتحاد الاوربي (EU)، والذي يتكون من (28) دولة، ويقوم اساسا على منطق الوحدة والانتشار حيث تتنازل الدول الاعضاء في التكامل عن جزء من سياستها لصالح كيان جديد يسمو عنها ويعبر عن ارادتها، لتحقيق هدف استراتيجي يتمثل بتكوين قوة اقتصادية عالمية وضمان امن القارة الاوربية بعدما عاشته من دمار اثناء الحربين العالميتين الاولى والثانية([1]).

ونلاحظ ان المملكة المتحدة ابدت ترددا في الانضمام الى هذا الكيان اذ سجلت عضويتها بشكل رسمي سنة 1973 واحتفظت بعملتها النقدية (الجنيه الاسترليني) علما بانه قد تم تاسيس منطقة اليورو سنة 2002 والتي تضم (18) دولة من (28) دولة في الاتحاد، فضلا عن انها كانت من مؤيدي اعادة هيكلة مهام حلف شمال الاطلسي بعد نهاية الحرب الباردة ليكون حامي الامن الاوربي على عكس المانيا وفرنسا اللتان تطمحان الى استمرارية مسار التكامل نحو مجالات سيادية من خلال التاكيد على ضرورة تكوين هوية اوربية للدفاع والامن مستقلة عن حلف شمال الاطلسي([2]).

وفيما يتعلق باجراء الاستفتاء على الانسحاب من الاتحاد الاوربي فانه حصل بناء على وعد انتخابي تعهد به رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عام 2013 في حال تم انتخابه مجددا في انتخابات عام 2015، وبسبب تزايد ضغوط جناح اقصى اليمين في حزب المحافظين المناهض للاتحاد الاوربي، ولاستقطاب مزيد من الاصوات في انتخابات عام 2015 وبخاصة بعد صعود حزب استقلال بريطانيا اليميني في انتخابات مجالس المقاطعات عام 2014 وتحقيقه فوزا مفاجئا في انتخابات البرلمان الاوربي اتجه حزب المحافظين الى استرضاء الناخبين المناهضين لسياسات الهجرة والاتحاد الاوربي، وذلك عن طريق تثبيت اجراء الاستفتاء بعد ان تعالت الاصوات المناهضة لتقديم المساعدات الاجتماعية لعائلات المهاجرين الاوربيين العاطلين عن العمل في بريطانيا([3]).

ولابد في هذا الصدد من الاشارة الى ان بريطانيا تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الاوربي وذلك لثقل دورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا ومنها:

- حصلت بريطانيا في عام 2012 على العديد من الامتيازات بضغط من رئيس الوزراء ديفيد كاميرون ومنها اعفاء بريطانيا من الاتفاق المالي الاوربي بعد اعتراضها على البند الثالث الذي يتيح للمحكمة الاوربية صلاحية مراقبة الموازنات المحلية وفرض عقوبات بمقدار (1،0%) من الناتج المحلي على كل دولة ترفض تطبيق الميزانية المتوازنة.
- هنالك اربعة استثناءات من قوانين الاتحاد الاوربي لاتطبق على بريطانيا هي ميثاق الحقوق الاساسية والسياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول (25) من اتفاقية ماسترخت والحرية والامن والعدالة بموجب بروتوكول (36) من معاهدت لشبونة، والاهم استثناء من بند حرية تنقل الاشخاص في منطقة الشنغن بموجب بروتوكول (19) من معاهدة لشبونة([4]).
- انصياع الاتحاد الاوربي في 19/2/2016 لمطالب بريطانيا الاربعة([5]):

1–اليورو ليست العملة الوحيدة للاتحاد

2– بريطانيا غير ملزمة باندماج سياسي اوربي ابعد مما يتيحه الوضع القائم

3- تقييد حصول المهاجرين من دول الاتحاد على اعانات اجتماعية خلال 4 سنوات الاولى من اقامتهم.

4- منح البرلمانات الوطنية مزيد من السلطة في الاعتراض على تشريعات بروكسيل في حال رفض (55%) من اعضاء البرلمانات الوطنية اقرار التشريع.

المطلب الثاني: اسباب الانسحاب:

تنوعت الاسباب التي ادت الى خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي لذا سنتناول في هذا المطلب ابرز تلك الاسباب وكما يأتي:

اولا: الهجرة: بموجب قانون الاتحاد الاوربي، لا تستطيع بريطانيا منع اي شخص من دولة عضو اخرى من المجيء للعيش فى بريطانيا، بينما يستفيد البريطانيون من حق مماثل فى العيش والعمل فى اي مكان اخر فى الاتحاد، وكانت النتيجة زيادة هائلة في الهجرة إلى بريطانيا، ولا سيما من أوروبا الشرقية والجنوبية، ووفقا لمكتب الاحصاء الوطني فان هناك (942) الف شخص من اوروبا الشرقية والرومانيين والبلغار يعملون فى المملكة المتحدة فضلا عن (791) الفا من اوروبا الغربية و(2،93) مليون عامل من خارج الاتحاد الاوربي من الصين والهند، وهما أكبر مصدر للعمال الأجانب في المملكة المتحدة. ويشعر البريطانيون ان المهاجرين اثروا بصورة كبيرة على تكلفة الاقتصاد وعلى الايرادات الضريبية وان هذا التدفق يشكل ضغطا على التعليم والرعاية الصحية والاسكان([6]).

ثانيا: السيادة: يرى المؤيدون لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي ان عضوية الاتحاد الاوربي غير ديمقراطية لان المفوضية الاوربية مؤسسة غير منتخبة ولديها احتكار على كل تشريعات الاتحاد الاوربي، كما ان لديها القدرة على اصدار لوائح ملزمه تلقائيا لجميع الدول الاعضاء، وبالرغم من ان بريطانيا لديها نفوذ كبير داخل الاتحاد الاوربي ومع ان هذا الخروج من الاتحاد يمكن بريطانيا من بناء تعاون اقوى مع المؤسسات الدولية الاخرى اذ ستكون بريطانيا قادرة على المطالبة بحق العودة الى مياهها الاقليمية

وخاصة فيما يتعلق بالصيد وتغيير ظروف العمل وتحرير نفسها من التزامات الاتحاد الاوربي في مجال الطاقة المتجددة وانشاء سوق اقتصادية اكثر حرية([7]).

ثالثا: الخوف من الارهاب: اذ ان زيادة الهجمات الارهابية في بعض الدول الاوربية دفعت المواطن البريطاني الى التفكير في ان الانفصال عن الاتحاد الاوربي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله وهو ما قد يحد حركة المواطنين الاوربيين ومن ثم يحول دون مجيء الارهابيين الى بريطانيا اذ ان اعتداءات باريس في 13/11/2013 التي تبناها تنظيم داعش الارهابي وكذلك التحرشات الجنسية في كولونيا بالمانيا ليلة راس السنة والتي قالت الشرطة ان معظمها اقترفها مواطنون من الشرق الاوسط وشمال افريقيا دفعتهم الى تاييد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، فضلا عن ذلك قال وزير العمل والمعاشات التقاعدية السابق (ايان دنكان سميث) الذي كان يحبذ خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي (اننا نترك الباب مفتوحا للهجمات الارهابية بالبقاء في الاتحاد الاوروبي، واضاف ان هذه الحدود المفتوحة لا تسمح لنا بالتحقق من الاشخاص والسيطرة عليهم)([8]).

رابعا: النفوذ الدولي: يعتقد البريطانيون ان تأثير بلادهم داخل الاتحاد الاوربي ضعيف ذلك ان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي تتطلب إجماعا قبل اعتماد مواقف سياسية جديدة، وعليه فانه في حال رحيلهم ستتمكن بريطانيا من التصرف بحرية وكذلك امكانية الحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية كانت قد خسرتها بسبب انضمامها الى الاتحاد الاوربي كمنظمة التجارة العالمية.

كما يرى مؤيدوا الانسحاب ان نفوذ بريطانيا لم يأتي من عضويتهم في الاتحاد الاوربي لانها بالاساس عضو في مجلس الامن وعضو فاعل ومؤثر في حلف شمال الاطلسي وهي لاعب رئيس في صندوق النقد والبنك الدوليين([9]).

ومن اشهر الدعاة لهذا النفوذ هو بوريس جونسن (رئيس بلدية لندن) اذ قال (حان الوقت لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة فضلا عن مبالغ مالية كبيرة ستستردها وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية ونظامها التشريعي)([10]).

خامسا: الكلمة الاولى للتشريعات الوطنية: اصبح الناخب البريطاني على قناعة بان الخروج من الاتحاد الاوربي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية وان لم يكن هنالك سيطره من قبل القوانين الاوربية الاتحادية وهو ما يساهم في اعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والامن وتوقعات الناخب البريطاني بمنح سلطات وصلاحيات اكبر للبرلمان البريطاني وجعله يتأمل خيرا على الاصعده كافة خاصة ان بعض القوانين الداخلية بحاجة الى تغيير لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الاوربي ما يحول دون اقرارها([11]).

المبحث الثاني: تأثير الانسحاب على بريطانيا والوحدة الاوربية:

المطلب الاول: تأثير الانسحاب على بريطانيا:

ادت النتائج النهائية التي اعلنتها اللجنة الانتخابية يوم الجمعة 24/6/2016 التي وردت لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي اذ صوت (51،9%) من الناخبين البريطانيين، –اي ما يعادل (17،4) مليون شخص– لصالح خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي، بعد عضوية استمرت (43) عام مقابل (48،1%) عبروا عن تأييدهم للبقاء فيه، –اي ما يعادل (16،1) مليون شخص–، وقد ادت هذه النتائج الى عاصفة من التداعيات السياسية والاقتصادية على بريطانيا والاتحاد الاوربي بشكل خاص([12]).

ويمكن تحديد الاثار المترتبه على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي على بريطانيا بالاتي:

اولا: ان خروج بريطانيا كقوة اقتصادية يعد عامل مباشر يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الارباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها الى السوق الاوربية الموحدة ويمكن لذلك ان يضر بالصادرات اذ ستفقد المملكة الوصول المجاني للسوق الموحدة الخاصة بالاتحاد الاوربي الذي يعد اكبر وجهه لصادرات المملكة اذ يستورد (45%) من اجمالي صادراتها، كما قد يتسبب في خسارة اسواق اخرى خارج الاتحاد الاوربي، فسيتعين على المملكة المتحدة التفاوض بشأن اتفاقيات

جديدة مع (60) شريكا تجاريا تربطهم حاليا اتفاقيات مع الاتحاد الاوربي، وقد يؤدي ذلك الى تقويض قطاع الخدمات المالية البريطاني الذي يمثل حوالي (10%) من اجمالي الصادرات، وكذلك فقدان البنوك المرخص لها في بريطانيا (التصريح الاوربي) الذي يسمح لها بمزاولة الاعمال في اي دولة من دول الاتحاد الاوربي بمجرد ان تفتح فرعا في المملكة المتحدة، ويمكن ان تنتقل البنوك من لندن الى فرانكفورت او باريس لذلك يمكن للملكة ان تفقد موقعها الريادي على مستوى العالم في مجال الخدمات المالية([13]). فضلا عن ذلك ستفقد بريطانيا كل امتيازات العضوية الكاملة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات بدون تعرفة كمركية لاكبر سوق في العالم السوق الاوربية الموحدة التي تضم (500) مليون شخص وستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري مع (53) دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الاتحاد الاوربي بما فيها كندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك وستضطر للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصل على نفس الامتيازات([14]).

وذكرت وزارة الخزانة البريطانية بموجب تقرير مكون من 201 صفحة ان الاقتصاد البريطاني سيتكلف نتيجة لخروجه من الاتحاد الاوربي ما يأتي([15]):

1- حصيلة الضرائب ستقل (36) مليار جنيه استرليني

2- انخفاض الناتج القومي الاجمالي بنسبة (6،6%) بحلول سنة 2030 مقارنة بارتفاعه بنسبة تتراوح ما بين (4،3%) الى (4،4%) خلال نفس الفترة عند استمرار بريطانيا في الاتحاد.

3- يقدر البعض ان تكلفة الخروج من الاتحاد الاوربي قد تكبد الاقتصاد البريطاني خسارة قيمتها (100) بليون جنية استرليني اي ما يعادل (145) بليون دولار وتدمير نحو مليون وظيفة بحلول عام 2020.

ربما تلجأ البنوك العالمية التي تتخذ من بريطانيا مركزا رئيسا لاعمالها في اوربا الى نقل مقراتها الرئيسة او قسم كبير من اعمالها الى دول الاتحاد الاوربي لتجنبها الزيادات الضريبية الكبيرة المتوقعة على عوائدها من تعاملاتها المالية مع دول الاتحاد، ومن العواصم الاوربية المقترحة كمراكز بديلة للندن هي فرانكفورت وباريس ودبلن وقد يلجأ

الاتحاد الاوربي نفسه الى عرض تسهيلات على هذه البنوك والمؤسسات المصرفية الكبرى لنقل اعمالها الى دوله وذلك في مسعى منه لتقليل تأثير خروج بريطانيا على اليورو ومنعا من تداعي بقية دول الاتحاد للمطالبة بالانفصال ([16]).

ومن المتوقع ان يستمر الجنيه الاسترليني بالانخفاض بسبب حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد البريطاني فقد سجل انخفاضا في قيمته بنسبة (10%) فور اعلان نتائج الاستفتاء([17]).

ثانيا: الوحدة الاقليمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية:

لابد من النظر للتباينات الداخلية بين الاقاليم المشكلة للمملكة المتحدة –بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية– وكيف كانت نتائج التصويت في كل منهما، حيث نلاحظ تباين في نتيجة التصويت بين الاقاليم المشكلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية حيث ان ثلاثة منها صوتت لصالح الحفاظ على بريطانيا كجزء من الاتحاد الاوربي: وهي كل من اسكتلندا بنسبة (62%) ولندن بنسبة (60%) وايرلندا الشمالية بنسبة (56%)، في حين وافقت الثلاثة الاخرى على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي وهي كل من: ويلز بنسبة (53%) وكذلك انكلترا بنسبة (53%) وبريطانيا بنسبة (52%). انظر الشكل الاتي:

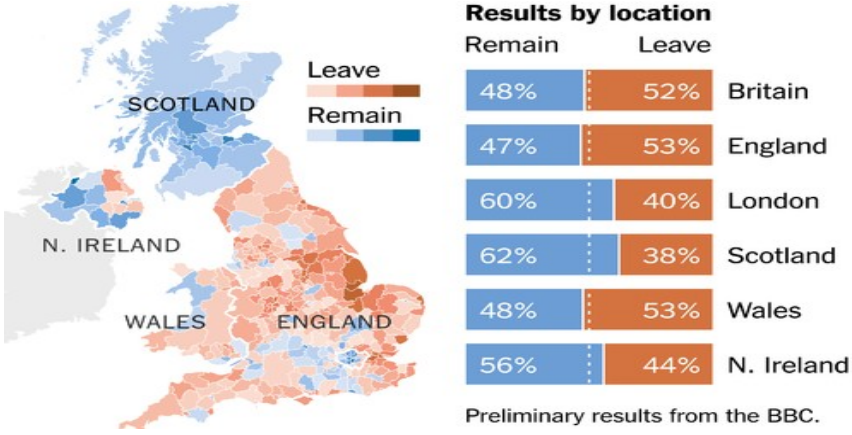

وسرعان ما أعربت الوزيرة الأولى في اسكتلندا (نيكولا ستيرجن) عن الحاجة إلى إجراء استفتاء جديد العام التالي على استقلال اسكتلندا عن المملكة المتحدة. ومن الملاحظ أنه من بين المفارقات أن الحملة التي تبنتها الحكومة البريطانية لإقناع المصوت الاسكتلندي بالتصويت لمصلحة البقاء في المملكة المتحدة قامت على أساس أن اسكتلندا ستفقد عضويتها في الاتحاد الأوروبي إذا استقلت، –وبعد نتيجة الاستفتاء واسكتلندا جزء من المملكة المتحدة–، ستفقد عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وقد قامت الوزيرة الأولى بجولة أوروبية في محاولة للتفاوض على وضع خاص لاسكتلندا، لكن ذلك لم يحظ بالقبول بعده شأنا داخليا لبريطانيا([18]). اما بالنسبة لايرلندا الشمالية التي لها حدود جغرافيه مع دولة ايرلندا والتي هي دولة عضو في الاتحاد الاوربي، فقد ظهرت دعوات فيها إلى القيام باستفتاء لتوحيد ايرلندا. كما ترى لندن ايضا ان بقائها جزء من الاتحاد الاوربي امتيازا للمحافظة على المكانة الدولية لبريطانيا العظمى ودورها في مناقشة القضايا الامنية الاوربية خاصة منها الهجرة ([19]).

وتجدر الاشارة الى ان بريطانيا تنفق ما نسبته (11%) من الاجمالي المحلي لها (مايقدر بنحو 200 مليار جنيه استرليني) كتكاليف مباشرة وغير مباشرة لوجودها ضمن الاتحاد الاوربي وتشمل التكاليف المباشرة مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الاوربي التي تقدر بنحو (12،5%) من اجمالي الناتج المحلي البريطاني اذ بلغ صافي مادفعته بريطانيا في عام 2015 للاتحاد الاوربي حوالي (8،6)مليار جنيه استرليني وهو ما يمثل (12%) من ميزانية الاتحاد الاوربي، اما التكاليف غير المباشرة فتشمل التكاليف المترتبة على بريطانيا بسبب امتثالها لتشريعات الاتحاد الاوربي مثل تشريعات قوانين العمل، والقيود المالية، والسياسات الزراعية الاوربية المشتركة، او مايعرف بـ(GAP)([20]).

ولابد من الاشارة الى اهم الاحتمالات او السناريوهات المتوقعه التي من الممكن ان تلجأ اليها بريطانيا للاستفادة من الاتحاد الاوربي اقتصاديا وهي:

السيناريو الاول: ويعرف بالنموذج النرويجي، وهو أن تترك بريطانيا الاتحاد الأوروبي وتنضم إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وهو ما يعطيها حق الدخول إلى

السوق الأوروبية الموحدة مع إمكانية الدخول إلى بعض الخدمات المالية، ولكن مع تحريرها من قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالزراعة، ومسائل العدالة، والشؤون الداخلية.

السيناريو الثاني: و يعرف بالنموذج السويسري (نموذج الاتفاقات الثنائية)، وهو أن تقلد بريطانيا سويسرا، التي ليست دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، ولكنها تتفاوض معه على اتفاقيات تجارية على أساس قطاع بقطاع من خلال اتفاقيات ثنائية متعددة.

السيناريو الثالث: ويعرف بالنموذج التركي، وذلك بأن تبرم بريطانيا اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، بحيث يتم إعفاء بريطانيا من حرية حركة المواطنين ولكن في المقابل سيفقد البريطانيون حقهم في الحركة داخل الاتحاد الأوروبي، وتصبح ترتيبات وجود نحو مليوني مواطن بريطاني يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي غير معلومة وغير محددة.

ولكن من الناحية العملية يستحيل تطبيق هذه السيناريوهات لخصوصية حالة بريطانيا ولكثير من الأسباب أوردتها وزارة الخزانة العامة، لذلك ستصبح بريطانيا مضطرة للتفاوض على شروط خاصة بها، مستغلة وضعها كخامس أكبر اقتصاد عالمي، لكن في هذه الحالة سيبذل الاتحاد كل جهد ممكن لضمان معاناة بريطانيا اقتصاديا، لغلق الباب أمام أي دولة تسلك مسلك بريطانيا في الخروج من الاتحاد([21]).

المطلب الثاني: تأثير الانسحاب على الاتحاد الاوربي:

ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي له تأثير كبير في مكانة الاخير ككتلة اقليمية فاعلة في السياسة الدولية بسبب فقدانه جزءا كبيرا من ميزانيته فضلا عن الثقل الدبلوماسي والعسكري وهو ما سيجعل من الاتحاد الاوربي اقل قوة في مواجهة تأثير القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين.

وهنالك ثلاثة تحديات ستواجه الاتحاد الاوربي هي([22]):

التحدي الاول: هنالك مشكلة حول كيفية ادارة عملية الانسحاب البريطاني

التحدي الثاني: كيفية تشكيل التعاون بين الاتحاد الاوربي والاقاليم البريطانية التي ترفض الانسحاب.

التحدي الثالث: كيف ينبغي على الاتحاد الاوربي ادارة العلاقات مع المملكة المتحدة بعد الانسحاب.

هنالك العديد من المخاوف والتخوف الاكبر هو مسألة ان لا يتوقف الامر عند خروج بريطانيا بل ان يؤدي خروجها الى اطلاق تأثير الدومينو (التفاعل المتسلسل) اذ نجد ان الاتحاد امتلاء باصوات النعرات العرقية والقومية التي تطالب بالاستقلال عن الاتحاد ومثال ذلك زعيمة حزب الجبهة الوطنية (ماريان لوبان) التي طالبت باستفتاء في فرنسا واشارت الى ان فرنسا لديها من الاسباب مايفوق اسباب بريطانيا للانفصال عن الاتحاد، كما خرج زعيم حزب الحرية في هولندا ليؤكد على ضرورة تولي الهولنديين امورهم في بلادهم واشارته الى اعادة النظر في تقرير عضوية هولندا في الاتحاد هي الاخرى([23]).

كما رحب حزب الشعب القومي في الدنمارك بالقرار الذي اتخذه البريطانيين وكذلك لم يختلف موقف حزب رابطة الشمال الايطالي المعروف بموقفه المعادي للمهاجرين اذ قال زعيم الحزب (مرحى لشجاعة المواطنين الاحرار شكرا للمملكة المتحدة والان حان دورنا)([24]).

كما ان المانيا ترى ان الاقتصاد الالماني لايستطيع تحمل اعباء الاتحاد بعد خروج خامس قوة اقتصادية في العالم وتحول الاقتصاد الالماني الى الاقوى في اوربا، فضلا عن مطالبات شعبية في بلدان اخرى مثل اليونان بسبب اوضاعها الاقتصادية.

ولابد من الاشارة الى ان اوربا من دون بريطانيا ستكون اصغر حجما فالمملكة المتحدة تشكل ما يقارب (12،5%) من سكان الاتحاد الاوربي و(14،8%) من اقتصاده، و(19،4%) من صادراته، وتعد موطنا لحولي (2،5) مليون من مواطني الاتحاد الاوربي، وواحدة من اكبر المساهمين في الاتحاد الاوربي بحوالي (12%) من الميزانية، كما انه سيستغني عن قوى عسكرية ذات تأثير مهم في الامن الاوربي([25]).

اما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الاوربي فان خروج بريطانيا سوف يستدعي اعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد اذ ان خروجها سيؤدي الى فقدان (29%) من الاصوات في مجلس الوزراء الاوربي وكذلك (73) مقعدا في البرلمان الاوربي، و(8،5%) من الوزن النسبي للتصويت مما يتطلب اعادة تحديد الحد الادنى للاغلبية المؤهلة الامر الذي سيؤدي حتما الى تغيير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلا اكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الاوربي (المانيا، فرنسا، وايطاليا)، ومن الناحية الاستراتيجية سيؤدي خروج بريطانيا الى زيادة الضغوط على المحور الالماني الفرنسي لزيادة انفاقها العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والامنية الاوربية([26]).

وبهذا الصدد يرى رئيس المفوضية الاوربية (جان كلود يانكر) ان بريطانيا ستندم على الخروج من الاتحاد الاوربي اذ اكد في خطاب حالة الاتحاد الذي القاه امام البرلمان الاوربي في 13/9/2017 بنبرت تفاؤل واضحة ان الرياح عادة في صالح السفن الاوربية بعكس ما كان عليه الحال منذ عام واحد ودعى الى مؤتمر في رومانيا في 30/5/2019 بعد ان تغادر بريطانيا الاتحاد بشكل رسمي لبحث السبل الكفيلة بجعل الاتحاد الاوربي اكثر ديمقراطية واشد قوة([27]).

ويمكن رصد ثلاثة متغيرات هامه ساهمت في ان تكون الرياح في صالح من يبحرون بسفينة الاتحاد الاوربي نحو بر الامان وهي([28]):

المتغير الاول: نجاح (ايمانؤيل ماكرون) في الفوز برئاسة فرنسا بفارق واضح على زعيمه في الجبهة الوطنية (مارين لوبان) التي كانت تكيل الانتقادات للاتحاد الاوربي وترغب في خروج فرنسا منه باسرع وقت ممكن في حال فوزها بالرئاسة، كما تمكن رئيس الوزراء الهولندي (مارك روته) من الفوز في الانتخابات البرلمانية في هولندا على ابرز منافسيه وهو حزب الحرية الشعبوي الذي يتزعمه (خيرت فلدر) وهو حزب يعادي المهاجرين ويرفض مشروع الوحدة الاوربية بصورته الحالية.

المتغير الثاني: تمكن المستشارة الالمانية (انجيلا ميركل) من احتواء ازمة المهاجرين التي اثارت حملة غير مسبوقة ضدها وربما كانت اكبر تحدي لميركل منذ توليها الحكم

واستطاعة التوصل الى اتفاق مع تركيا ساهم كثيرا في تخفيض اعداد اللاجئين الوافدين الى اوربا كما حكمت المحكمة العليا الاوربية بالزام المجر والتشيك بقبول حصص من المهاجرين كما كانت ترغب ميركل.

المتغير الثالث: يمثل الاداء الاقتصادي الجيد للاتحاد الاوربي متغيرا هاما في دعم ثقة الكثيرين به خاصة وان معدل النمو الاقتصادي الاوربي كان اسرع من نمو الاقتصاد الامريكي في عامي 2015–2016.

كما قدم رئيس المفوضية الاوربية رؤية واضحة لمستقبل الاتحاد الاوربي تتضمن ان يكون له رئيس واحد بعد دمج منصبي رئيس المفوضية ورئيس المجلس الاوربي، وان يكون له وزير مالية وان يتم التوسع في منطقة اليورو وان يتم التوصل الى اتفاقات شراكة تجارية مع دول هامه مثل استراليا ودول امريكا اللاتينية بشكل يشبه ما تم التوصل اليه مع كندا([29]).

وقدمت بريطانيا رسميا طلب تفعيل المادة (50) من المعاهدة الاوربية وقدم الطلب مندوب بريطانيا الدائم لدى الاتحاد (تيم باروي) الى رئيس المجلس الاوربي (دونالد تاسك) في بروكسل في 29/3/2017 وتتالف المادة من (260) كلمة باللغة الانكليزية وتؤكد حق كل دولة في الانسحاب من الاتحاد وفق مقتضيات تشريعاتها الوطنية والمعاهدة الاوربية وتحدد المادة سنتين مدة مفاوضات الخروج لتحديد العلاقة المستقبلية بين الجانبين.

وعقد رؤساء اللجان السياسية في البرلمان الاوربي اجتماعا في 29/3/2017 لاستكمال خطة مراقبة البرلمان لسير مفاوضات خروج بريطانيا وتم تكليف رئيس المجموعة الليبرالية (غي فور هوفوشتات) بلجيكا رئاسة الفريق النيابي الذي سيتابع سير المفاوضات والذي يعد من المتحمسين للوحدة الاوربية، وان المرحلة الاولى من المفاوضات ستتركز حول مبادئ الانفصال المتصلة بحزمة السوق المشتركة وصيغ التعامل معها لانها ستحدد طبيعة العلاقة في المستقبل بين الجانبين، واذا رفضت لندن التقيد بمبدأ حرية تنقل السكان فانها لن تحصل على امتيازات العضوية في السوق المشتركة([30]).

وان قادة (7) دول من جنوب الاتحاد الاوربي قد اجتمعت في 10/4/2017 لبحث مستقبل الاتحاد الاوربي بعد خروج بريطانيا (بريكسيت)(□)، ويأتي هذا الاجتماع ضمن اطار القمة الثالثة لقادة رؤساء وحكومات دول جنوب الاتحاد الاوربي ويأتي استمرارا لقمة اثنا التي عقدة في 9/9/2016 وقمة لشبونة التي عقدة في 28/1/2017 ويحاول قادة كل من فرنسا وايطاليا والبرتغال ومالطا وقبرص واليونان التوصل الى اتفاق عادل ومتوازن بشأن خروج بريطانيا ويمهد الطريق لاقامة علاقة مستقبلية تعود بالفائدة على الطرفين والتوصل الى موقف مشترك ازاء التكامل الاوربي([31]).

ويطالب القادة الاوربيين بالتزامات بريطانية حيال ثلاثة ملفات ذات اولوية هي: فاتورة الانفصال ، ومصير الاوربيين المقيمين في بريطانيا، والحدود مع ايرلندا([32]).

وتوصل المفاوضون البريطانيون والاوربيون على هامش قمة اوربية في بروكسل في 24/11/2017 حول فاتورة الـ(بريكسيت) اذ تدفع بريطانيا بين (45 الى 55) مليار يورو اي ما يعادل (53 الى 63) مليار دولار، وهي مساهمتها في ميزانية الاتحاد الاوربي لعامي 2019–2020([33]).

وقد فشل الاتحاد الاوربي وبريطانيا في ابرام اتفاق يحسم المرحلة الاولى من مفاوضات الـ(بريكسيت) التي عقدت في 5/12/2017، وبرزت مسألة الحدود مع ايرلندا العقبة الكبرى في وجه المفاوضات، اذ اعرب رئيس الحكومة الايرلندية (ليو فارانكار) عن خيبة امله ازاء تراجع الحكومة البريطانية عن اتفاق كان قد تم التوصل اليه مع الاتحاد الاوربي بشأن وضع الحدود الايرلندية بعد (بريكسيت). وقالت رئيسة حكومة ايرلندا الشمالية (ايرلين فورست) على ايرلندا الشمالية ان تغادر الاتحاد الاوربي على غرار ما سيحصل مع بقيت مناطق المملكة المتحدة ولن نقبل باي شكل من اشكال التعارض في الاجراءات يؤدي الى فصل ايرلندا الشمالية اقتصاديا او سياسيا عن باقي المملكة المتحدة([34]).

وقد اكد رئيس الاتحاد الاوربي موافقة دول التكتل الاوربي على بدأ جولة جديدة من المفاوضات لانفصال بريطانيا وقد طرحت المفوضية الاوربية في 20/12/2017 مشروعا للمفاوضات يتيح بدأ مرحلة المفاوضات الجديدة اعتبارا من كانون الثاني

2018 وتتناول اولى المناقشات الفترة الانتقالية التالية للموعد الفعلي للانفصال البريطاني المقرر في 29/3/2019، كما ان مفاوضات بشأن شراكة تجارية في المستقبل لن تبدأ قبل ربيع 2018 وسيتبنى الاعضاء خطوطا توجيهيه جديدة اثناء قمتهم في اذار 2018([35]).

المبحث الثالث: مستقبل الوحدة الاوربية بعد خروج بريطانيا:

بعد انهاء المفاوضات الجارية بين بريطانيا والاتحاد الاوربي بشأن سحب عضويتها من الاتحاد سيواجه الاتحاد الاوربي مسارات مستقبلية ممكنة الحصول تتباين امكانية تحققها بين تفكك الاتحاد وانتهاء وجوده ومن ثم اندثاره، وما بين امكانية الاستمرارية ومواصلة الاتحاد لوضعه الحالي، وما بين الارتقاء بالوحدة الاوربية الى ابعاد جديدة للتكامل والاندماج، وعلى هذا الاساس سيتم تحديد ثلاث توقعات مستقبلية للاتحاد الاوربي على المدى المتوسط وكما يأتي:

المطلب الاول: تفكك الاتحاد الاوربي:

يعني تفكك االاتحاد لأوروبي الانخفاض في عدد أعضاء الاتحاد، أو في حجم السياسات المشتركة التي يستطيع الاتحاد تبنيها وتنفيذها، أو في قدرة أجهزته على اتخاذ وتنفيذ قرارات، حتي وان كانت ضد إرادة الدول الأعضاء، وفق الصلاحيات المخولة لها من قبل الاتفاقيات([36]).

وقد تعرض الاتحاد الاوربي في مطلع القرن الحادي والعشرين الى مجموعة ازمات عصفت به انطلاقا من الازمة المالية عام 2008 التي عانت منها معظم اقتصاديات دول العالم وخاصة دول الاتحاد الاوربي ومنطقة اليويو، فضلا عن المشاكل الامنية المتمثلة بالارهاب والتطرف والعمليات التي حصلت في العديد من دول الاتحاد الاوربي والناتجة عن الهجرة غير الشرعية وقضايا اللاجئين او ازمة عدم الاندماج بالنسبة للمواطنين المجنسين او الذين ينتمون لاصول غير اوربية، فضلا عن ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي مؤخرا بعد حسم الاستفتاء فيها لصالح الانسحاب.

كل ما تقدم وغيره يثير المخاوف والشكوك حول امكانية بقاء تماسك الاتحاد الاوربي، وكذلك يبرز تحدي اهم وهو كيفية المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الاوربية، اذ تعد بريطانيا ثاني اكبر اقتصاد بعد المانيا فى الاتحاد الاوربي، وهي قوة نووية لها مقعد فى مجلس الامن، وهي داعية لاقتصاد السوق الحرة وحليف وثيق للولايات المتحدة الامريكية([37]). كما ان سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الاعضاء الاخرى باعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الاوربي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية واقتصادية وانتشار التهديدات الامنية. وبهذا الصدد قال (ثيري دو مونبر يال) المؤسس والرئيس التنفيذي للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، (إن هذا النظام سيستمر خلال العامين المقبلين وستكون هناك تكاليف انتقال سياسي ضخمة، وكيفية حل الخروج البريطاني، وخطر تأثير الدومينو أو البنوك التي تدير من بلدان أخرى التي تفكر في المغادرة)([38]) .

المطلب الثاني: استمرار الاتحاد الاوربي بدون بريطانيا:

ويفترض هذا التوقع ان لاتأثير حقيقي يهدد الوحدة الاوربية بخروج بريطانيا، وان مشروع الوحدة الاوربية باقي ومستمر، ذلك ان دخول بريطانيا بالاساس الى الاتحاد الاوربي كان دخولا نفعيا براغماتيا ترى فيه وسيلة لخدمة مصالحها بالدرجة الاولى كما تمت الاشارة اليه في ثنايا البحث، اذ حرصت بريطانيا على عدم الانضمام الى منطقة اليورو ومنطقة الشنغن وفي الوقت نفسه رسخت عضويتها الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في الفضاء الاوربي، وفي جانب اخر دعمت حلف شمال الاطلسي كحامي للامن الاوربي والرابط بين الولايات المتحدة واوربا.

ان خروج بريطانيا يستلزم على المدى المتوسط من الاتحاد الاوربي اتخاذ اجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع الوضع الجديد، ذلك ان خروجها يوجد صعوبه في تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الاتحاد خاصة انها تتفاوت من حيث موازين القوى، فضلا عن امكانية ابرام اتفاقيات ثنائية (الاتحاد الاوربي 27 دولة – بريطانيا) لتأطير تعاملاتها التجارية والاقتصادية. اذ ان الفهم الشامل لإطار العلاقة

المستقبلية و المفاوضات قد تسعى إلى تحديد ترتيبات انتقالية لتوفير جسور نحو الإطار المنظور للعلاقة المستقبلية بين الطرفين([39]).

المطلب الثالث: تطور وتكامل الاتحاد الاوربي:

ينطلق هذا التوقع من امكانية ان يكون خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي نقطة ايجابية لمسار الاندماج والتكامل الاوربي نحو مجالات اكثر حساسية مثل الدفاع والسياسة الخارجية، خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الالمانية وتحالفها مع فرنسا في سبيل انجاح السياسة الاوربية للدفاع والامن، اذ ان وجود بريطانيا كان كابح لهذا التكامل، كما ان خروجها قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول اخرى منها على سبيل المثال سويسرا والنرويج التي ترتبط بالاتحاد الاوربي من خلال عضويتها في المنطقة الاوربية للتجارة الحرة([40])، وقد يفتح افاقا جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدي استعدادا لان تكون جزءا من الاتحاد كتركيا على سبيل المثال التي اكد بعض المراقبين ان الخروج البريطاني يمثل هدية لتركيا تساعدها في تطوير علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، كل على حدة، وإن هذا من شأنه أن يعطي كلا من الاتحاد الأوروبي وتركيا حافزا ليبدأ الطرفان التفكير في تسوية بديلة تمكنهما من تجاوز القلق والتوقعات التي أحدثتها عملية انضمام شديدة الطول وأقرب إلى أن تكون وهمية([41]).

الخاتمة:

مما تقدم وبعد تشخيص الاسباب التي دفعة البريطانيين الى التصويت بالخروج من الاتحاد الاوربي وتزامن ذلك بتباين هذا التصويت نتيجة النسب المتقاربيه بين المؤيدين والرافضين له، وكذلك الحال بعد تشخيص اهم الاثار المترتبة على خروج بريطانية من الاتحاد والآثار المترتبة على الاتحاد الاوربي نتيجة هذا الخروج، ومن بعد ذلك تقديم واستعراض ثلاث توقعات واحتمالات يمكن ان يواجهها مشروع الوحدة الاوربية مستقبلا، يمكن القول الا ان التوقع والاحتمال الأقرب للحصول هو بقاء الاتحاد في الأمد المنظور، وسعيه لمواجهة هذه الأزمة الجديدة، إلا أن المخرج النهائي لهذا السعي قد ينتهي في اتجاه مزيد من الاندماج، خاصة في إدارة منطقة اليورو، أو إعادة

مزيد من السيطرة للدول الأعضاء في بعض المجالات، ويتوقف ذلك على ما سيئول إليه الانقسام الذي يعانيه الاتحاد بين دوله الأعضاء، وبداخل هذه الدول.

Abstract

The EU has been exposed to a set of crises that almost threatened its existence, the last of which was Britain's departure from it, which left deep traces in it, The British held a referendum on June 23, 2016, when The British vote for the exit from the European Union (52%), while 48% voted against the exit, The importance of the issue is that Britain's exit from the European Union will lead to a set of repercussions on both sides, Which in turn will have an impact on international actions affecting international policy in its relations with the European Union.

The study reached three expectations and prospects that the EU project could face in the future, The closest thing to getting there is to keep the Union in the foreseeable future and try to cope with this new crisis.

الهوامش والمصادر:

[1] – منصور ابو كريم، تقدير موقف، مستقبل الوحدة الاوربية عقب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مركز رؤية للدراسات والابحاث، فلسطين، 2016، ص 8

[2] – تمرابط ايمان، رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي ومستقبل الوحدة الاوربية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 8، 2017، ص 76.

[3] – تقدير موقف، التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، وحدة الدراسات الاوربية، مركز الامارات للسياسات، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص 1.

[4] – احمد ذكر الله، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقديرات اقتصادية، 28 يونيو 2016، ص 2.

[5] – انظر، احمد ناصر، حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي كلها، دراسة منشورة على موقع هافبوست بتاريخ 29/6/2016 على الرابط الاتي:
http://www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post_12438_b_10712346.html

[6] - Brexit: What are the pros and cons of leaving the EU, The arguments for and against membership of the European Union, Jun27, 2017 on: http://www.theweek.co.uk/brexit-0

[7] – نوار جليل، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي –دراسة في الاسباب والتداعيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 41،ص 42.

[8] – Brexit: What are the pros and cons of leaving the EU, Po.Cit.

[9] - Ben Harris, 10 Reasons Why the UK Should Leave the EU, Wednesday, August 12, 2015, on: http://www.nakedpolitics.co.uk/home/10-reasons-why-the-uk-should-leave-the-eu

[10] – نقلا عن، ثمان اسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الاوربي، دراسة منشورة على الرابط الاتي:
http://alkhaleejonline.net/articles/1466777737857134600

[11] – المصدر نفسه.

[12] - Steven Erlancer, Britain Votes to Leave EU; Cameron Plans to Step Down, The New York Time, June 23, 2016.

[13] – تقرير التبعات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي –تحليل اقتصادي (QNB) في 28/2/2016، ص 1، دراسة منشورة على الرابط الاتي:
https://sa.investing.com/analysis/%D9%85%D8%A7

[14] – احمد ذكر الله ، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[15] – المصدر نفسه، ص 4

[16] – تقدير موقف، التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص 4.

[17] – المصدر نفسه، ص 6.

[18] – هايدي عصمت كارس، مستقبل الاندماج الاوربي في ضوء خروج المملكة المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، بتاريخ 4/12/2017، على الرابط الاتي:
http://www.siyassa.org.eg/News/11914.aspx

[19] – تمرابط ايمان، مصدر سبق ذكره ص 84.

[20] – تقدير موقف، التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره ص 3,

[21] – حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره.

[22] - Tim Oliver, Europe without Britain Assessing the Impact on European Union of a British Withdrawal, SWP Research Paper, stiftung wissenschaft und politik, German Institute International and Security Affairs, Berlin, September 2013, p19, on:
https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2013_RP07_olv.pdf

[23] – الاء عنتر، كيف يكون مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد الخروج الصادم للمملكة المتحدة؟، دراسة منشورة على موقع امة بوست على الرابط الاتي:
https://ommahpost.com/how-the-european-union-future-will-be-after-uk-brexit/

[24] – نقلا عن، نوار جليل، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[25] – المصدر نفسه، ص 53.

[26] – تقدير موقف، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للابحاث، في 30/6/2016، منشور على الرابط الاتي:
http://www.almodon.com/arabworld/2016/6/30/

[27] –محمود القصاص، بريطانيا مازالت بلا رؤية واضحة تجاه اوربا، دراسة منشورة في صحيفة العرب، العدد 10760، في 23/9/2017،على الرابط الاتي:
http://www.alarab.co.uk/article/Opinion/119605

[28] – محمود القصاص، مصدر سبق ذكره.

[29] – المصدر نفسه.

[30] – نور الدين فريضي، بريطانيا تطلق رسميا عملية انسحابها من اوربا، مقال منشور على موقع الحياة لندن بتاريخ 30/3/2017، على الرابط الاتي:
www.alhayat.com/articles/2/009678

[] – هي اختصار لمغادرة بريطانيا من الاتحاد الاوربي، وهو اسم ناتج من دمج الكلمتين الانكليزيتين (Briton) اوبريطانيا، (Exit) او الخروج، فتصبح (Brexit).

[31] – مستقبل الاتحاد الاوربي بعد خروج بريطانيا (بريكست)، تقرير اخباري منشور بتاريخ 10/4/2017، على الرابط الاتي:
www.alhake.com/word/2p=264801

[32] – الاتحاد الاوربي وبريطانيا يفشلان في ابرام اتفاق يحسم المرحلة الاولى من البريكست، تقرير منشور في 5/12/2017، على موقع فرانس 24، على الرابط الاتي:
www.france24.com/ar/2017/205

[33] – المفاوضون البريطانيون والاوربيون يقتربون من التوصل لاتفاق حول فاتورة بريكست، تقرير منشور في 29/11/2017 على موقع فرانس 24 على الرابط الاتي:
www.france24.com/ar/2017/1129

[34] – الاتحاد الاوربي وبريطانيا يفشلان في ابرام اتفاق، مصدر سبق ذكره.

[35] – بريكست: الاتحاد الاوربي يوافق على اطلاق الجولة الثانية من المفاوضات مع بريطانيا، تقرير منشور في في 15/12/2017، على موقع فرانس 24، على الرابط الاتي:

www.france24.com/ar/2017/1215

[36] – لمزيد من التفاصيل حول احتمالات تفكك الاتحاد الاوربي ينظر المصدر الاتي:

Douglas Webber, How likely is it that the European Union will disintegrate? A critical analysis of competing theoretical perspectives, Australian National University, Vol.2.No.3 (October 2011). p.p 3-9

[37] -Steven Erlancer, Po.Cit.

[38] -Ibid.

39

EU trade facts, WTO and other bilateral agreements, by ADM Risk, Regulation & Strategy Ltd. On: -

https://www.admadvisory.com/brexit/eu-trade-facts-wto-and-other-bilateral-agreements/

[40] -Tim Oliver, A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU, LSE ideas strategic update, February 2016, p 15.

[41] – خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي قد يكون في صالح تركيا، تقرير منشور على موقع هافبوست بتاريخ 15/7/2017 على الرابط الاتي:

http://www.huffpostarabi.com/galipdalay/-_6563_b_11009346.html